

وزير الصحة بعد أن اعترف بعدم (ديكتاتورية) قراره (2-2)

لن نقبل توظيف حملة الدبلوم بعد ثلاث سنوات وعمليات (الفصل) فصلتني عن نصفي الآخر!



◆ مجلس الضمان الصحي التعاوني يدرس خيارات تطبيق التأمين

◆ قرار الاستغناء عن أطباء بنجلاديش بسبب المهنية وليس الجنسية





الدكتور زياد ميمش



رئيس التحرير خالد المالك

المشاركون في الندوة:

ووكيل الوزارة المساعد للطب الوقائي سعادة الدكتور زياد ميمش.
مدير عام الإعلام الصحي والعلاقات سعادة الدكتور خالد المرغلاني.
إعداد وتنسيق ياسر المعارك

معالي وزير الصحة الدكتور عبدالله بن عبدالعزيز الربيعة.
وكيل الوزارة للشؤون التنفيذية سعادة الدكتور منصور الحواسي.
وكيل الوزارة التخطيط والتطوير سعادة الدكتور محمد خسيم.

في الحلقة الأولى من ندوة إستراتيجية وزارة الصحة تحدث وزير الصحة الدكتور عبدالله الربيعة عن العديد من المحاور والنقاط المتعلقة بالخدمات الصحية ووضعها الراهنة والنظرة المستقبلية لها وكان من أبرز ما جاء فيها إيقاف بناء المستشفيات الأقل من 100 سرير وتطبيق برامج الجودة وفق معايير عالمية في أكثر من 300 مستشفى وإنشاء لجنة مهنية لتقييم مستوى الممارس الصحي كل عامين إضافة إلى توجيه إدارة علاقات المرضى بأن تحافظ على حقوق المرضى وتوعيتهم بما لهم وعليهم وفي الحلقة الثانية لهذه الندوة التي خصصت للمداخلات والأسئلة من قبل أسرة تحرير الجزيرة.

وعن نية الوزارة في إعادة افتتاح كليات طب داخل المدن الطبية التخصصية قال الربيعة إن وزارة الصحة لا تفكر في هذا التوجه وترحب في التعاون المشترك بين وزارة الصحة ووزارة التعليم العالي ونحن نؤيد لأي تعاون يؤدي إلى إيجاد الكوادر الوطنية الصحية المؤهلة وأشار الربيعة أن قرار الوزارة حيال إيقاف توظيف خريجي المعاهد الصحية من حملة الدبلوم هو خيار إستراتيجي لا رجعة فيه كونه يساهم في تطوير الأداء والممارسة الصحية المهنية وأشار الربيعة أن عمله كوزير لم يشغله عن إجراء العمليات السيامية على اعتبار أنه قام بإجراء 3 إلى أربع عمليات فصل للتوائم

منوهاً أنه أجرى هذه العمليات خلال عطلة نهاية الأسبوع لإزاحة جداول العمل اليومي وقال أدعو لزوجتي بالصبر.

وعما أشيع حول تراجع الوزارة عن إنشاء المدن الصحية أكد الربيعة أن الخطط السابقة لإنشاء المدن الصحية لم تتغير وإنما أضيف مفهوم جديد من المستوى الطبي الرابع الذي يقام فيه زراعات نادرة مثل زراعة النخاع وهذه المستويات سيتم توزيعها على خمس مناطق بالملكة.

وعن أنفلونزا الخنازير أجاب وكيل وزارة الصحة للطب الوقائي الدكتور زياد ميميش أنه منذ شهر ديسمبر من السنة الماضية تنازل عدد الحالات بشكل كبير وأن وزارة الصحة تلقت العديد من التهاني لخلو موسم العمرة والحج من أي أمراض معدية. فيلإ نص الندوة.

ذكر معالي الوزير جزئية حول نقل صلاحيات الوزير إلى مجلس تنفيذي وأعتقد أنها خطوة بالغة الأهمية نحو مؤسسة القرار خصوصاً تلك القرارات التي لها أبعاد مختلفة هذا المدخل استدعى الحديث عن حصر وظائف الكادر الطبي وعن خطوة الوزارة نحو قصر توظيف القوى الصحية على حملة البكالوريوس فقط فهل هذه الخطوة فردية أم كانت ضمن إستراتيجية وطنية شاملة للتعاطي مع الموارد البشرية؟ وزير الصحة:

وزارة الصحة تحتل المركز الثاني في حجم القوى العاملة 70% من كوارها من حملة الكفاءة وهذا الأمر لا يتوافق مع طموح وقدرات وزارة الصحة التي تصبوا نحو تحسين مستوى الخدمة الصحية وفق تطلعات المواطن ومنظمة الصحة العالمية والعايير الكندية والأمريكية والأوروبية ننصح برفع التوظيف لمستوى البكالوريوس وإذا أردنا أن نطور الخدمات الصحية يجب أن ننظر من حيث انتهى إليه الآخرون في الدول المتقدمة وخلال الثمانينات ميلادي في كندا عندما بدأت منهجية التركيز على ضرورة الحصول على درجة البكالوريوس في تخصص التمريض تم منع الممرضات اللاتي على رأس العمل من تولي أي منصب قيادي حتى يحصلن على البكالوريوس وقد كان القرار آنذاك قاسياً ومع ذلك طبق ولم يتنمر العاملون فيها بالرغم من وجود نقابات تضمن لهم حقوقهم وتوصل صوتهم لصناع القرار وأعتقد أن خطوتنا بهذا الشأن مدروسة من خلال لجان قامت بتمحيص القرار بشكل مستفيض ووزارة الصحة منحت فرصة الثلاث سنوات كمهلة لفترة انتقالية لمن هم يدرسون ومن هم في طريقهم حتى لا نقطع الأمل لهم، وأود أن أشير أن الكثير من مخرجات الدبلوم لا تستطيع أن تواكب تطور الخدمات الصحية والقفزات العالية في المستجبات والحل الوحيد لهم هو إيجاد برامج تجسير لحملة الدبلوم وتجسيرهم لنيل البكالوريوس ولا خيار آخر سوى تجسير.

والعالم المتقدم عمل بالتجسير منذ سنوات طويلة فأمرىكا طبقته في الثمانينات وأوروبا في التسعينات وأعتقد بأنه يجب على الجامعات والمعاهد الخاصة أن تتجه إلى مساعدة وزارة الصحة في برامج التجسير ونطور أبناءنا وبناتنا ونستوعبهم فهم الذخيرة المستقبلية لوطننا الغالي.

«الجزيرة»

وزارة الصحة أنشأت كليات موزعة في مختلف مناطق المملكة وكلية للضب في مدينة الملك فهد الطبية فهل لديكم نية في التوسع وإنشاء كليات في المستشفيات التخصصية؟ الوزير:

بالنسبة للكليات الصحية فقد تم نقل ملاكها وتبعتها إلى وزارة التعليم العالي بشكل كامل وحالياً الوزارة ليس لديها أي توجه نحو بإنشاء كليات طب وتوجه الوزارة القيام بمهامها ومسئولياتها بنا برفع مستوى الخدمة الصحية والتركيز على التعليم الطبي المستمر أما ما يخص كلية الملك فهد الطبية فقد تم التباحث ومناقشة الملف مع وزير التعليم العالي وتخض النقاش عن نقل ملاك الكلية من وزارة الصحة إلى وزارة التعليم العالي ما يمنحها غطاء أكاديمي معترف به وبالتالي يحفظ مخرجات الكلية ويمنح طلابها فرصاً في إكمال الدراسات العليا علماً بأنه لا يمكن للكلية أن تنشأ بدون مظلة جامعة أكاديمية

مجلس استشاري عالمي لتخطيط

وتطوير المشاريع الصحية

.. وإنشاء 15 مستشفى جديداً

لإحلالها بدل المستشفيات القديمة

وأقولها بكل شفافية وزارة الصحة تشجع على التعاون الإستراتيجي وإنشاء كليات طبية والاستفادة من مستشفياتها للتدريب العلمي والمهني وأمنى أن تكون كل المستشفيات الكبيرة في وزارة الصحة مستشفيات تعليمية تستفيد منها الجامعات وهذا يعطي فرصة للجامعات للتوسع.

«الجزيرة»

هناك استفسار بأن منسوبي وزارة الصحة لا يحظون بعلاج كما يحظى به منسوبي قطاعات وزارة أخرى مثل وزارة الدفاع - الأمن العام.. والأمر الآخر سبق أن صدر قرار لجميع المستشفيات الخاصة باستقبال حالات الحوادث المرورية أو الإسعافية وعلاج تلك الحالات مجاناً لكن هناك خلل بالتطبيق؟

الوزير:

أنا أجيبك باختصار منسوبي وزارة الصحة يحظون بعلاج شامل لدى مرافق وزارة الصحة حسب مستوى الخدمة التي يحتاجها ويتم إحالتهم للمستشفيات المرجعية عبر نظام الإحالة وفق نظام محدد لأهلية العلاج.

أما بالنسبة لحالات الحوادث والحالات الإسعافية فالنظام ينص على القبول الفوري لجميع الحالات الطارئة ونحن لا ندعي الكمال بهذا الشأن فعند وقوع تفصير نقوم بواجبنا بمحاسبة المقصر وإيقاع العقوبة حسب النظام والآن الدكتور منصور الحواسي

وكيل وزارة الصحة للشئون التنفيذية يشرف على إدارة الطوارئ ويقوم بتطويرها إذ أن هناك حالات كثير يتم تحويلها للعلاج في الداخل لدى القطاع الخاص بهدف استثمار وجود شواغر في الأسرة وذلك بتوجيه من خادم الحرمين الشريفين وخلال العام الماضي جميع مستشفيات القطاع الخاص تسلمت حقوقها المالية.

«الجزيرة»

حقق وزير الصحة كونه طبيب إنجازات عالية في عمليات فصل التوائم وأنعكس ذلك على سمعة المملكة الطبية وأطلق عليها «مملكة الإنسانية» فهل كرسي الوزارة سيجرنا من هذه النجاحات التي تحققت؟ وماذا عن تراجع وزارة الصحة حول استقطاب أطباء من بنجلادش هل ذلك دليل على ضعف مستواهم الطبي؟

وزير الصحة:

العام الماضي أجريت ثلاث أو أربع عمليات فصل للتوائم وأنا على كرسي وزارة الصحة ولن أتوقف عن إجراء تلك العمليات فقط أقول أدعو لزوجتي بالصبر فجميع العمليات التي أجريتها كانت خلال أيام العطل الأسبوعية وذلك بسبب عدم وجود وقت كافي خلال أيام الأسبوع بسبب مشاغل الوزارة.

أما ما يخص أطباء بنجلاديش فأود أن أوضح أن قرار وزارة الصحة بصرف النظر عن أطباء بنجلاديش لا يعني ضعف تأهيلهم بل منهم أطباء درسوا في جامعات مرموقة

والوزارة تصب تركيزها بهذا الشأن لمخرج الممارس الصحي بصرف النظر عن جنسيته وأنا أعرف أطباء من دول سواء من بنجلاديش وغيرها يعملون في هارفرد وفي جون هوبكنز لذلك أن نظرتنا الآن للشهادة وليس للانتماء لجنسية طالما أنه أخرج من جامعة مرموقة فهذا هو هدف الوزارة.

«الجزيرة»

فيما يتعلق بالتأمين الطبي كان بالنسبة توجه قوي إلى التأمين الطبي والآن يبدو لي ملف للتأمين الطبي أغلق تماماً؟ الموضوع الثاني أيضاً كان هناك توجه حول إنشاء 13 مدينة طبية ولأن قلصت إلى 5 مدن فهل هناك توجه مختلف عن الخطط السابقة؟

الوزير:

سأبدأ بجواب السؤال بالثاني وأؤكد لكم أن الخطط السابقة حيال المدن الطبية لم تتغير لكن مفهوم الخطة كان في كل منطقة مستشفى مرجعي ومستشفى تخصصي وهذا قائم وتنشأ في كل المناطق ما أدخل هو إضافة مستويات الطب الحديث هي المستوى الثاني والمقصود للمستشفيات العامة والثالث المقصود به للمستشفيات المرجعية والرابع المستشفى الذي يقام فيه زراعات نادرة مثل زراعة النخاع وهذه كلفتها عالية جداً من ناحية الحالات النادرة جداً وتحتاج إلى كثافة سكانية معينة وبهذه المستويات الرباعية التي ستوزع على خمس مناطق بالملك أضيفت ولم تنقص أما 13 مستشفى التي ذكرتها أبشرك بأنها قائمة وتنشأ ومنها ما شغل مع مدينة الملك عبدالله بمكة ومنها ما سوف يشغل خلال الفترة القادمة وهذا يؤكد الخطة هي امتداد للخطة السابقة.

بالنسبة للتأمين الطبي نحن درسنا التأمين وقد

بدأنا في تطبيقه على جميع العاملين في القطاع الخاص وأسرههم وبخصوص موضوع التأمين على المواطنين نحن درسنا أنواع التأمين المطبقة في أفضل دول العالم وكان أقرب أنظمتها لوضعنا الحالي هو التأمين المعمول به في أمريكا التجربة الأمريكية أنتم تعرفونها وتعاني من الكثير من المشاكل والعقبات والصعوبات وهو أمر معروف.

وأود أن أشير إلى أن ما يصرف في أمريكا على الفرد أضعاف ما يصرف على الفرد في المملكة حيث يحصل الفرد في أمريكا على ثمانسي آلاف دولار ونحن لم نصل إلى 500 دولار وعدم الرضا في أمريكا بلغ 40% ومصير هذه المعلومات هم خبراء أمريكا الذين دعوناهم من هارفرد حيث حذرونا من إقناع نضام التأمين في أمريكا لنا فضلنا في الخطة التشغيل عن التمويل وهذا مهم جداً على اعتبار أن احتياجنا نظام صحي ويجب أن يكون راقياً ويجب أن لا نربط التشغيل بالتمويل وهو الهدف الأساس والآن ندرس كيف نمولها طبعاً

تدريب 1400 مرافق لرعاية مرضاهم

في منازلهم

إجراءات عدة لتخفيض الرسوم

الجمركية على الأدوية

مجلس الضمان الصحي التعاوني يدرس عدة برامج منها البرنامج الكندي والأسترالي وهناك عدة برامج من البرامج الآن ناجحة جداً ومتميزة في كندا وأستراليا تطبق نظام الضمان الصحي التعاوني وهي لم تعط الصحة للقطاع الخاص ولم تخصص وإنما وضعت نظاماً صحياً تعاونياً وهذه طبعاً تدرس الآن عندما تنتضح ترفع للقيادة.

«الجزيرة»

يتم بين الحين والآخر اكتشاف بعض الشهادات المزورة نود معرفة دور الوزارة في هذا الخصوص؟ وزير الصحة:

طبعاً التزوير هي مشكلة عالمية حقيقية بما فيها الدول المتقدمة والهيئة السعودية للتخصصات الصحية إضافة إلى وزارة الصحة ووزارة انداخية يقومون بجهود كبير في رصد وضبط الشهادات الصحية المزورة وأخر إحصائية تشير أن عدد الشهادات المزورة بلغ أكثر من 1150 شهادة مزورة تصدرتها تخصص التمريض ثم الصيدلة يليها التخصصات الفنية الأخرى ونسبة قليلة كانت بتخصص الطب والآن بدأنا نتعامل بمنهجية أكثر من خلال مركز الاعتمادات الأمريكي للتعرف على مصدر الشهادة وهذا يشير إلى وجود آلية قوية لكشف التزوير.

«مداخلة الدكتور منصور الحواسي»

أود أن أشير أن آلية مراجعة الشهادات وتتبعها

من مصادرها الرسمية متوفر فقط في المملكة العربية السعودية بشكل قوي لا يقارن مع الدول الأخرى حتى المتقدمة منها وأن التزوير بين فئة الأطباء تعد حالات نادرة جداً والأغلبية في الفنيين مثل فني بصريات الأسنان.

«الجزيرة»

ما هو مصير طلاب دبلوم المعاهد الصحية والملتحقين بالبرنامج قبل صدور إعلان إيقاف التوظيف لحملة الدبلوم بعد ثلاث سنوات؟

السؤال الثاني المواطنون أغلبهم لا يعلمون آلية تحويل فواتير علاجهم بالقطاع الخاص عند رفض القطاعات الحكومية تنويمهم وعلاجهم بحجة عدم وجود سرير شاغر؟

«وزير الصحة»:

ملف المعاهد الفنية ومخرجاتها من حملة الدبلوم الفني تم مناقشته عدة مرات مع الهيئة السعودية للتخصصات الصحية ومع أصحاب المعاهد الصحية الخاصة وتم الحديث معهم بوضوح وشفافية تامة ومنحناهم فرصة ثلاث سنوات وأعلننا عن هذا التوجه في جميع الصحف المحلية عدة مرات والآن هناك م معاهد صحية بدأت التحول لإيجاد برامج تجسير وبرامج بكالوريوس وتحولها لتكون كليات صحية وتنمى أن تكون على مستوى عال والوظائف التي حجزت للدفعات قبل الإعلان لم تلغى.

بالنسبة لآلية تحويل العلاج للقطاع الخاص وسداد مطالباته فالنظام واضح جداً إذا أتى المريض للمستشفى الحكومي وليس به سرير يتم نقله إلى مستشفى خاص وتحمل فواتيره وزارة الصحة وفق الآلية المتبعة ودائماً المسؤول عنها المستشفى الحكومي أو مديرية الشؤون الصحية في المنطقة هي التي تنسق مع المستشفيات الخاصة حتى لا تستغل وتحور الحالات التي ليست بحادة إلى حادة وتكلف ميزانية الدولة.

«الجزيرة»

لم نعد نسمع عن وفيات أنفلونزا الخنازير فهل انتهى خطرهما. والسؤال الثاني ما زالت التكلفة الباهظة لأطباء الأسنان في القطاع الخاص تشكل عائقاً أمام المواطن فكيف تعالج الوزارة هذه المعضلة؟

«يرد عنها الدكتور زياد ميمش»

بالنسبة لموضوع الأنفلونزا المستجدة تقريباً من شهر ديسمبر من السنة الماضية تنازل عدد الحالات بشكل كبير ومن بداية شهر يناير السنة هذه حتى الآن عدد الحالات التي سجّلت قليل جداً وما تسجل أي وفيات

ليس فقط في المملكة ولكن على مستوى العالم لكن ما زال هناك نشاط للمرض في بعض الدول ولذلك ما زالت الوزارة تحرص أن يكون أخذ اللقاح مستمراً بالنسبة للمواطنين حتى لا يسمح الله مع قدوم موسم العمرة وحضور بعض الإخوان من خارج المملكة للعمرة من البلدان التي يكون المرض فيها ناشطاً لا يكون هناك انتقال للعدوى مرة ثانية.

«وزير الصحة»

تأكد لو وجدت وفيات سنبلغ عنها وبالنسبة للتكلفة الباهظة لطب الأسنان طبعاً في القطاع الخاص نؤكد لكم الوزارة دائماً تحاول أن تكون الأسعار منخفضة لكن في بعض التخصصات تكون مكلفة جداً مثل الأسنان وخصوصاً التجميلية والتقويم وحسب ما بلغني أطباء الأسنان في المملكة أن 90% من الطلاب يعانون التسوس وهذه نسبة مخيفة جداً وهناك خطة مشتركة مع بعض الجامعات لإيجاد برنامج الوقاية من مشاكل الأسنان والتسوس وما لم ننجح في برامج الوقاية لن ننجح في التوسع ببرامج العلاج.

«الجزيرة»

كانت مشكلة الخنازير من الأمراض المعدية والحاضرة بقوة في موسم الحج فما هي التحديات التي واجهتكم ونجحتكم في تجاوزها؟ والسؤال الآخر عن الخدمة الصحية في البيئة المنزلية؟

«الدكتور منصور الحواسي»:

الفكرة أن هناك عدداً كبيراً جداً من المرضى يشغلون السرير لفترات طويلة جداً وهم يحتاجون خدمات ترميضية فقط فيتم نقله إلى منزله وبين ذويه وتقوم فرقة طبية بزيارتهم في المنزل مرتين أو ثلاث مرات أسبوعياً للاطمئنان عليه وصرف العلاج اللازم ونحن الآن وصلنا إلى 1400 مريض يتلقون العلاج في منازلهم والخطة أن تصل إلى حدود 2000 أو 2500 خلال الأشهر القادمة.

هناك لجنة للتعاقد مع الأطباء في الخارج تخصصاتهم غير طبية فهل يستطيعون اختيار وتقييم الأطباء؟

- نفيديكم أن الوزارة تقوم بالتعاقد مع الأطباء

والمرضى في الخارج عن طريق لجان فنية وإدارية متخصصة مكونة من أطباء سعوديين استشاريين مؤهلين تأهيلاً عالياً حيث يقومون بالتقييم الفني وتحديد المستوى بينما يقوم الإداريون بالتأكد من صحة المؤهلات والخبرات واحتساب الرواتب والتنسيق مع الجهات المختصة في السفارة السعودية في بلدانهم لاستكمال إجراءات التعاقد معهم لحين وصولهم للمملكة لاستلام عملهم بعد تحديد أماكنهم مسبقاً. ويعتبر التقرير الطبي من الإجراءات المهمة قبل التعاقد حيث يخضع المتعاقد لكشف طبي قبل وصوله وبعد وصوله للمملكة وقبل مباشرته العمل.

< معالي الوزير.. جميع الوزراء السابقين لم يفكوا (شفره) 9 تأخير المواعيد الطويلة والتي تمتد لشهور خصوصاً للمرضى الذين يعانون أمراضاً خطيرة كالأورام؟

- يناط بوزارة الصحة مسئولية تقديم ما بين 60-70% من مجمل الخدمات الصحية في المملكة وتقسام بقية القطاعات الصحية والقطاع الخاص مسئولية تقدم 30-40% من هذه الخدمات، وباستعراض سريع لإحصائيات عام (2008م - 1429هـ) نلاحظ أن مجمل عدد الزيارات لمركز الرعاية الصحية الأولية والعيادات الخارجية للمستشفيات التابعة لوزارة الصحة نحو 65.3 مليون زيارة بمتوسط 256127 في اليوم منها 53.6 مليون زيارة للمراكز الصحية، فيما بلغ عدد المنومين بالمستشفيات 1.612.581، وعدد العمليات الجراحية 425.643 عملية، وعدد الفحوصات المخبرية 122.248.797 فحص، واستخدام 7.600.000 فلم أشعة الفحوصات الشعاعية.

وقد أولت الوزارة موضوع تباعد المواعيد اهتماماً خاصاً حيث أن مواعيد المرضى بالمستشفيات ترتبط ارتباطاً وثيقاً مع رضا المرضى والمراجعين عن الخدمات المقدمة في وزارة الصحة، وقد تم تعميم ضوابط إعطاء المواعيد للمرضى بالمستشفيات والتي تشمل:

- الحالات الطارئة: يتم التعامل معها في جميع المستشفيات بشكل فوري.

- المستشفيات : تحديد أسبوع كحد أقصى بالنسبة للحالات الجديدة وشهرين بالنسبة لحالات المتابعة
- المستشفيات المرجعية: تحديد أسبوعين كحد أقصى بالنسبة للحالات الجديدة وثلاثة شهور كحد أقصى بالنسبة لحالات المتابعة.

- مستشفيات الأطفال ومستشفيات النساء والولادة: أسبوع كحد أقصى بالنسبة للحالات الجديدة وشهرين بالنسبة لحالات المتابعة.

- مراكز الكلى فتحدد لها أسبوع كحد أقصى بالنسبة للحالات الجديدة وشهر بالنسبة لحالات المتابعة.

ويرجع ذلك للعديد من الأسباب منها:
1- الزيادة الكبيرة في عدد السكان وخاصة في المدن الكبرى.

2- زيادة أعداد الأسرة في المستشفيات الحكومية لم تكن بنفس معدل زيادة أعداد السكان.

3- زيادة الطلب والإحالة إلى بعض المستشفيات المرجعية مثل مجمع الرياض الطبي تتم من جميع مناطق المملكة.

4- عزوف الكثير من المرضى عن مراجعة مراكز الرعاية الصحية الأولية وتوجههم مباشرة إلى المستشفيات.

5- ندرة المتخصصين في بعض التخصصات الدقيقة مثل جراحات العمود الفقري، جراحات القلب وغيرها على المستويين المحلي والعالمي مما يتسبب في طول فترات المواعيد لبعض هذه التخصصات.

برنامج إدارة الأسرة

كما تم مؤخراً استحداث برنامج إدارة الأسرة حيث يدعم هذا البرنامج العمل للحصول على سرير للمريض في الحالات الطارئة والروتينية. والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وكذلك التنسيق الأمثل لاستقبال وإحالة الحالات المرضية وتقييم نتائج أعمال البرنامج والاحتياج لزيادة أعداد الأسرة. بدأ العمل بالبرنامج في تاريخ 3--4 1430 هـ ويشمل كافة المستشفيات سعة 100 سرير فأكثر التابعة لوزارة الصحة. وقد تم استحداث إدارة للإشراف على برنامج الأسرة في جميع مديريات الشؤون الصحية بالمملكة ويشرف عليها أحد الأطباء من ذوي الخبرة في هذا المجال. كما تم استحداث أقسام جديدة للمستشفيات سعة 100 سرير فأكثر

مثل إدارة طبية لرعاية المرضى المنومين وقسم تسهيل خروج المريض وإدارة لجراحات اليوم الواحد وإدارة لعلاج اليوم الواحد.

وقد صدرت توجيهات معالي وزير الصحة برفع نسبة أسرة العناية المركزة في كافة المستشفيات التابعة لوزارة الصحة للوصول للمعدلات العالمية في هذا المجال. كما تم استحداث إدارة لتنسيق إحالة الحالات على مستوى وزارة الصحة تعمل على مدار الساعة ويرتبط بها عشرون إدارة للطوارئ في كافة المديرية في مناطق المملكة مهمتها إيجاد سرير للمريض في أي قطاع صحي داخل المملكة. وكذلك تم استحداث إدارة لدعم المناطق الطرفية والمستشفيات الطرفية داخل المناطق بالخبرات اللازمة المتخصصة على نظام الزيارات المتتالية في كافة التخصصات الطبية بحيث ينتقل الأطباء لتلك المناطق أو المستشفيات للقيام بالإجراء الطبي اللازم بدلاً من انتقال المريض. وإعطاء صلاحيات لكل مديري الشؤون الصحية بإحالة المرضى في الحالات الطارئة للقطاع الخاص وعلى نفقة وزارة الصحة واستئجار أسرة أيضاً للحالات التمريضية المزممة لتقليل تكلفة العلاج.

يشتكى المرضى من ارتفاع أسعار الدواء فما هي الإجراءات التي تتخذونها في هذا الصدد؟

- منذ إنشاء وزارة الصحة والدولة -أعزها الله- تؤمن ما يحتاجه المواطن من الأدوية مجاناً، بل اتخذت العديد من الإجراءات لتخفيف الرسوم الجمركية على الأدوية، كما أن تسعير الأدوية في الوزارة يتم بناء على أقل الأسعار المسوقة بها في الدول الأخرى إلا أن التغير في أسعار العملات الأجنبية مقابل الريال السعودي والتضخم العالمي أدى إلى إحساس المواطن بأن أسعار الأدوية في المملكة في تصاعد مستمر.

ومن الحقائق المؤكدة أن هناك عدداً من الأدوية المسوقة بالمملكة تعد أسعارها من أرخص الأسعار على مستوى منطقة الخليج العربي إن لم يكن على مستوى الشرق الأوسط، كما أن الوزارة لا تسمح بتسويق أي دواء في المملكة بسعر يزيد عن بلد المنشأ أو الدول المجاورة إذا كان يسوق فيها بنفس النوعية ومن ذات المصدر حيث تطبق الوزارة نظاماً صارماً لتسعيرة

الوزارة تراجع أسعار الخدمات الخاصة كل ثلاث سنوات .. وارتفاع متوسط العمر عند الولادة إلى 73 سنة

الأدوية مقارنة بما تطبقه الدول المجاورة حيث يتم التأكد من أن سعر الدواء المسوق في المملكة هو أقل سعر تبيع به الشركة المسوقة في معظم أنحاء العالم، كما أن الوزارة تطلب من الشركات الموردة للأدوية شهادات تسعيرة للأدوية في جميع البلدان المسوق بها المستحضر.

يشنكي العديد من المواطنين من ارتفاع تكاليف الخدمات الصحية في القطاع الخاص.. فما هو دور الوزارة؟

- يعتبر القطاع الصحي الخاص مسانداً ورافداً مهماً من روافد تقديم الخدمات الصحية للقطاع الحكومي وتخضع المرافق الصحية الأهلية لنظام المؤسسات الصحية الخاصة حيث تقوم الوزارة بالمتابعة والإشراف. كما لا تألو الوزارة جهداً في متابعة ومراقبة أسعار الخدمات العلاجية المقدمة في المستشفيات والمستوصفات بالقطاع الخاص، وقد صدر نظام المؤسسات الصحية الخاصة بالمرسوم الملكي الكريم رقم م40- وتاريخ 3-11-1423هـ حيث تنص المادة (7) من النظام بأن تقوم لجنة مكونة من مندوبين من عدة جهات ذات علاقة بتحديد متوسط سعر تراوح حوله أسعار الخدمات التي تقدمها المؤسسات الصحية الخاصة ويتحدد مدى هذا التراوح بناء على معايير معروفة حيث تراجع هذه الأسعار كل ثلاث سنوات. والوضع يتطلب تصنيفاً للمؤسسات الصحية الخاصة.

كما أن مجانية العلاج التي ينعم بها المواطن في ظل توجيهات ولاية الأمر -يحفظهم الله- حق كفلته الدولة لكل مواطن. ولكن البعض لا يشعر بالتكلفة الحقيقية والنفقات الباهظة التي تتحملها الدولة في سبيل تقديم خدمات صحية متميزة لهم، إن تكلفة المريض المنوم في المستشفيات الخاصة هي انعكاس طبيعي للأسعار المرتفعة للمواد والأجهزة والمنشآت الصحية وتكاليف الكوادر الطبية وغيرها، وهذا قد يدفع البعض إلى الاعتقاد بأن هناك استنزاف مادي. وقد يكون هناك اختلاف طفيف في الأسعار باختلاف المنشأة الصحية والخدمات التي تقدم للمريض والخيار متروك له مرجعة المؤسسة الطبية التي يراها مناسبة سواء كانت تابعة للقطاع الحكومي أو الخاص.

أضف إلى ذلك فقد تم تحديد سقف مالي للتدخل العلاجي بهذا القطاع ويتم تحديد الأسعار بناء هذا السقف وذلك بعد دراسة متأنية لتكاليف ومدخلات العلاج بمستشفيات ومستوصفات القطاع الخاص. ذكر معاليكم بأن قراراته ليست أحادية وتحال إلى مجلس أعلى.. هل من توضيح؟

- هذا توجه ومنهج لتسيير أعمال الوزارة، حيث أصدرنا مؤخراً قراراً بتشكيل مجالس استشارية تضم أفضل الكفاءات والخبرات الوطنية والعالمية وذلك ضمن الخطوات التطويرية للارتقاء بالشأن الصحي وترجم حرص خادم الحرمين الشريفين بالاهتمام بصحة المواطن وتقديم خدمات ذات جودة عالية تحقق طموحات ولاية الأمر ورغبة في تحقيق رسالة الوزارة في كسب رضا وسلامة المريض مشيراً إلى أن المجلس سيتولى مراجعة ومناقشة خطط الوزارة الإستراتيجية فيما يتعلق بطرق تقديم الرعاية الصحية لمن يحتاج إليها وتوفير التوصيات المناسبة فيما يتعلق بتلك الخطط، ومناقشة التطورات الحاصلة على المستوى العالمي فيما يخص طرق تقديم الرعاية الصحية وأساليب الإدارة الصحية المتقدمة، ومناقشة وإعداد التوصيات الخاصة بتطوير سياسات وطرق العمل داخل الوزارة نفسها بالإضافة إلى المرافق الصحية

التابعة لها، المساهمة في إرساء شركات عمل جديدة مع المؤسسات الصحية الرائدة على مستوى العالمي بالطريقة التي تخدم مصلحة الطرفين، مناقشة وإعداد التوصيات الخاصة بأخر المستجدات على الصعيد الطبي والحيوي والتي من شأنها التأثير سلباً أو إيجاباً على صحة الناس وسلامتهم، إعداد الخطط اللازمة لتطوير البنية التحتية مادية أم بشرية والمتعلقة بجاهزية الوزارة ومرفقها المختلفة للتعامل بفعالية مع الحالات الطارئة أو الكوارث الطبيعية، تقديم النصح والمساندة للوزارة في مجالات الوقاية من الأمراض المعدية وطرق الكشف المبكر عنها ومراقبتها وأساليب التحكم فيها بطريقة تكفل حماية مواطني المملكة العربية السعودية والمقيمين على أراضيها من الانتشار الوبائي للأمراض المعدية الخطيرة.

منها المجلس الاستشاري العالمي لوزارة الصحة الذي يضم في عضويته أبرز الخبراء العالمية في القطاع الصحي علمياً وعملياً والذي سيكون مصدراً أساسياً تستفيد منه الوزارة في الإعداد والتخطيط والتنفيذ لكل مشاريعها الحالية والمستقبلية وفي مقدمتها المشروع الوطني للرعاية الصحية المتكاملة والشاملة والذي تسعى الوزارة من خلاله إلى النهوض بمستوى الرعاية الصحية المقدمة للمواطن إلى أعلى المستويات العالمية.

ويتأس هذا المجلس وزير الصحة وعضوية وكيل الوزارة للشؤون التنفيذية ووكيل الوزارة للتخطيط والتطوير ووكيل الوزارة المساعد للطب الوقائي ود. اندرو بادموس المدير العام التنفيذي للكلية الملكية للأطباء والجراحين بكندا ود. ديلوس كوزقروف الرئيس والمدير العام التنفيذي لمستشفى كليفلاند بالولايات المتحدة الأمريكية ود. جيمس وير أستاذ كرسي في علم الإحصاء الحيوي بكلية الصحة العامة بجامعة هارفرد بالولايات المتحدة الأمريكية ود. فيليب كويار المدير التنفيذي لمجموعة ميدي سبيس الطبية ود. برونو بيسوننت رئيس وحدة التخدير العصبي في جامعة تورونتو بكندا ود. فؤاد بيضون نائب رئيس مستشفى جامعة هاربر بالولايات المتحدة الأمريكية ود. جون ريموند قاي محكم معتمد

لدى مجلس الخدمات الصحية في كندا ود. جون رودى عضو المجلس التنفيذي لمجموعة انتر هيلث بكندا ود. ستيفن والسون أستاذ مشارك ونائب عميد كلية الإدارة الصحية التابعة لجامعة أوكلاهوما بالولايات المتحدة الأمريكية ود. بيتر قلن خبير صحة المجتمع بجامعة كوينز في كندا ومستشار للتخطيط الصحي والسياسات الصحية ونظم الإدارة الصحية والمعلوماتية داخل وخارج كندا.

ومجلس آخر تحت مسمى المجلس الاستشاري الوطني وكذلك المجلس الاستشاري الإعلامي يضم عدد من الخبراء والكفاءات الوطنية والمختصين وسيتم تكليفه بالعديد من المهام التي من شأنها دعم مسيرة العمل الصحي والارتقاء بمستوى الخدمات الصحية.

يرى البعض أن مراكز الرعاية الصحية الأولية لا زالت دون المستوى المطلوب.. ما هي جهود الوزارة لحل هذه المشكلة؟

- تقدم مراكز الرعاية الصحية الأولية العديد من الخدمات الصحية الأساسية (علاجية ووقائية) في المدن والأحياء والقرى والهجر حيث تشمل هذه الخدمات خدمات رعاية الأمومة من تسجيل ومتابعة الحوامل والاكتشاف المبكر لعوامل الخطورة وتحويل الحالات المعرضة للخطر للمستشفى وتطعيم الحوامل بتوكسيد الكزاز لوقاية الجنين من الإصابة بالمرض وصرف أقراص الحديد وحمض الفوليك للوقاية من فقر الدم وحماية الجنين من تشوهات الأنبوبة العصبية وإجراء الفحوصات المخبرية للتأكد من سلامة الحمل بالإضافة إلى التوعية الصحية للحامل بأهمية المتابعة في المركز الصحي والاكتشاف المبكر لأي أعراض أو علامات مرضية والتأكد من سلامة الجنين بالفحص بالموجات فوق الصوتية. وقد بلغت نسبة الحوامل المستفيدات من خدمات رعاية الأمومة 96% كما تجاوزت نسبة التغطية بالتطعيمات الأساسية للأطفال المستهدفين 95% مما أسهم في خفض معدلات الأمراض المستهدفة بالتحصين.

كما تقدم المراكز الصحية خدمات رعاية الطفولة

خيار استراتيجي حول إيجاد برامج تجبر للتخصصات الفنية .. وإستراتيجية إنشاء المدن الطبية لم تتغير وأضفنا المستوى الرابع

من تسجيل الأطفال المستهدفين وهم من دون الخامسة من العمر والمتابعة الدورية لعلامات النمو والتطور وتحصين الأطفال المستهدفين باللقاحات الأساسية والتنشيطية ضد أمراض الطفولة المعدية وتشخيص ومعالجة الأطفال المصابين بأمراض الإسهال بمحلول الارتواء الفموي وتشخيص ومعالجة الأطفال دون الخامسة المصابين بالالتهابات التنفسية الحادة وتحويل الحالات الخطرة للمستشفى بالإضافة إلى تقوم المراكز الصحية بإجراء التقصي الوبائي للأمراض المعدية والمتوطنة في حال حدوثها -لا سمح الله- من تبليغ عن الحالة ومراقبة المخالطين في المنزل والعمل وإجراء الفحوص المخبرية اللازمة وصرف العلاج الوقائي وإجراء التحصينات إذا لزم الأمر من عمل التطهير اللازم للقضاء على مسببات الأمراض وتفادي تكرار حدوثها مستقبلاً.

كما تطبق المراكز الصحية العديد من البرامج لتشخيص ومعالجة الأمراض الشائعة مثل السكري وضغط الدم المرتفع وغيرها من الأمراض مع إجراء الفحوص المخبرية اللازمة وتوفير الأدوية الأساسية لمعالجتها حيث يقوم على تنفيذ هذه الخدمات فريق مدرب من الأطباء والفنيين الصحية وهيئة التمريض بجميع المراكز الصحية المنتشرة في الأحياء والقرى والهجر بمناطق المملكة المختلفة.

ومواكبة للنقلة الحضارية التي تشهدها المملكة تبنت وزارة الصحة مشروع تطوير الرعاية الصحية

الأولية وهو مشروع يعد نقطة تحول جوهرية لتطوير الخدمات الصحية التي تقدمها المراكز الصحية. وقد شملت محاور المشروع تطوير البنية التحتية للمراكز الصحية من قوى عاملة وتجهيزات ومعدات طبية وغير طبية وتصاميم جديدة لمباني المراكز أعدت وفقاً لمعايير محددة لتصنيف المراكز الصحية بجميع مناطق المملكة كما تم مراجعة وتحديث البرامج الصحية القائمة واستحداث برامج جديدة تلبي حاجات المجتمع وتطلعاته. بالإضافة إلى ذلك يجري حالياً حوسبة خدمات وأنشطة الرعاية الصحية الأولية بحيث سيتم مستقبلاً الاستغناء عن الأعمال الورقية بالمراكز الصحية ليحل محلها الملف الصحي الإلكتروني مساندة لروح العصر كما تم تطوير منهجية علمية جديدة لتقويم الخدمات الصحية والعاملين بالمراكز الصحية.

تعتبر صحة الأطفال من الأولويات لبناء مستقبل أي وطن.. ماذا أعدت الوزارة من خطط وبرامج حديثة لرعاية الأطفال وقائياً وعلاجياً؟

- تعتبر المملكة من أوائل دول إقليم الشرق المتوسط والدول العربية التي أدخلت اللقاحات الخاصة بأمراض الطفولة بهدف الوقاية منها ومنع الإصابة بها ومضاعفاتها والوفيات الناتجة عنها حيث بدأ استخدام هذه اللقاحات في النصف الأول من حقبة الستينات الميلادية ولقد كان لصدور الموافقات السامية الكريمة في عامي 1399هـ (1979م) و1403هـ (1983م) الأثر الكبير في ارتفاع نسبة التغطية بالتحصين للمواليد في المملكة حتى وصلت إلى 90% في عام 1409هـ الموافق 1989م مما كان له الأثر في خفض معدلات الأمراض المستهدفة بالتحصين، كما تحقق نتيجة لذلك إزالة مرض الكزاز الوليدي بالمملكة في 1406هـ (1986م)، وحصول المملكة على شهادة الخلو من فيروس شلل الأطفال عام 2007م. ومواكبة لهدف إزالة مرض الحصبة والحصبة الألمانية من دول إقليم الشرق المتوسط بحلول عام 2010م وللحفاظ على ما تم تحقيقه خلال السنوات السابقة ومن أجل التطوير للأحسن كان لزاماً إعطاء هذا البرنامج الأولوية القصوى من

الاهتمام وهذا ما تحقق بفضل الله سبحانه وتعالى. وقد واكبت الوزارة آخر التطورات العلمية والعالمية في مجال اللقاحات، فأدخلت اللقاحات المدمجة مثل اللقاح الخماسي بهدف تقليل عدد الحقن التي تعطى للأطفال وقد أدخلت عدة لقاحات جديدة على جدول التطعيمات الأساسية خلال السنوات الماضية ومنها لقاح المستدمية المنزلية عام 2002م للوقاية من الأمراض الناتجة عن هذا الميكروب، وقد أدخل لقاحات الالتهاب الكبدي الوبائي (أ) ولقاح الجدري المائي عام 2008م وأخيراً كان إدخال لقاح المكورات العقدية المدمج (النيمو كوكال المدمج) يناير 2009م. وقد قفزت ميزانية اللقاحات خلال العامين الأخيرين إلى أكثر من ثلاثة أضعاف. ولا زالت وزارة الصحة ممثلة في الوكالة المساعدة للطب الوقائي تسعى لمواجهة المستجدات العلمية في مجال الوقاية من الأمراض المعدية التي تصيب الأطفال.

وارتفع متوسط العمر المأمول عند الولادة إلى 73.3 سنة. وتحسن معدل وفيات الأطفال تحت عمر خمس سنوات لكل 1000 مولود حي من 44 في عام 1990م إلى 21.1 في عام 1428هـ - 2007م. وتحسن معدل وفيات الأطفال الرضع لكل 1000 مولود حي من 34 في عام 1990م إلى 17.4 في عام 1428هـ - 2007م.

وتحظى رعاية الطفولة في وزارة الصحة باهتمام يصب في كافة محاور صحة الطفل وقائياً وعلاجياً من كافة النواحي الجسدية والنفسية والاجتماعية، ومن هنا خطت الوزارة نحو تطبيق برنامج الرعاية المتكاملة لصحة الطفل كأحد أهم الخطوات العلمية في تطوير خدمات رعاية الطفولة، والذي تم استحداثه منذ عدة سنوات بالتعاون بين منظمة الصحة العالمية ومنظمة اليونيسيف.

ويعنى برنامج الرعاية المتكاملة لصحة الطفل بتكامل جوانب رعاية الطفل منذ ولادته وحتى الخمس سنوات الأولى من عمره. ومن إيجابيات البرنامج أن هيكلته بناء البرنامج وتطبيقاته خاضعة لمنهجية الطب المبني على البراهين



محمد عبداللطيف وسلطان المواش



أحمد المزيعل وعلي القحطاني



عبدالله الحصان وشالح الظفيري



خالد الحارثي وحمود الوادي